المتحدة عن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني. واعرب وزير الخارجية عن ان الحكومة السويدية ترى الاهمية السياسية الناتجة عن الحوار السياسي دون استعمال « الارهاب والعنف » للحصول على الحقوق الشرعية .

ادت وجهة النظر هذه الى تعرض وزير الخارجية والحكومة لعدد من الاتهامات التي اشارت الى الدور « الارهابي » الذي تمارسه منظمة التحرير والى ان السويد بتصويتها لدعوة المنظمة فانها بذلك تشارك بشرعية (اعمال منظمة ارهابية) وقامت بدعوة منظمة للتحدث عن اعمالها في الامم المتحدة . واما عضو البرلمان الليبرالي — والمعروف بمعاداته الشديدة للعرب — بيد المسارك وصف القرار السويدي بانه قرار محزن واتهم الحكومة بتأييدها لاكثر المنظمات تطرفا وبان مثل هذا التأييد يترجم بمساندة حرب ارهاب ضد اسرائيل .

وفيما يتعلق بالراديو والتلفزيون فلقد قدم كل منهما برامج خاصة تستطيع القول بانها كانت مؤيدة لحقوق الشعب الفلسطيني موضحة من خلال المناقشات والصور والوثائق والخرائط التوسع الاسرائيلي على حساب فلسطين وشعبها .

اما الصحافة السويدية فلقد عالجت المشكلة بطريقة مختلفة ومعادية على الاغلب لقرار التصويت (بنعم) . هذا وعالجت معظم الصحف القرار السويدي واعطته اهمية كبيرة من ناحية وجهة النظر الرسمية لدى الحكومة السويدية اولا والمضمون السياسي للقرار . لقد اكدت الصحف من معالجتها للموضوع النقاط التالية :

١ — تغيير جذري لمفهوم السويد لقضية فلسطين . ٢ — اهمية هذا التغيير وتأثيره في الامم المتحدة . ٣ — اهمية الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية بتمثيلها للشعب الفلسطيني ونتيجة ذلك على الصراع في الشرق الاوسط . ٤ — امكانية انهاء محاولات كيسنجر للتوصل الى حل الصراع . ٥ — موقف اسرائيل من السويد مستقبلا . ٦ — محاولة تفريغ اهمية القرار السويدي .

هذا وان انجراف الصحافة في حملة ضد الحكومة كان محاولة فاشلة لربط التغير في السياسة السويدية تجاه الفلسطينيين بالبترول العربي . الا ان وزير الخارجية شجب وجود اي تأثير للبترول على القرار السويدي واعطى مثلا على ذلك بان قرار النرويج بالتصويت بنعم يسند وجهة نظر الحكومة السويدية ، حيث ان النرويج منتجة ومصدرة للنفط ولا تحتاج قسط للبترول العربي ليؤثر في تقرير سياستها الخارجية .

من المؤكد ان السويد ابدت منذ نشوب ازمة الطاقة في العام الماضي تفهما ملحوظا من الدول العربية لا سيما المصدرة للنفط . ودليلا على ذلك زيادة التعاون بين السويد والسعودية والكويت وليبيا والجزائر ، وتبادل الزيارات على اعلى المستويات الرسمية ، الا ان السويد بالرغم من تعاطفها وتأييدها لاسرائيل وشجبها لعدد كبير من عمليات المقاومة فانها تحاول دائما ان تصل الى قراراتها على صعيد السياسة الخارجية بوضع يسمح لها الظهور بسياسة الحياد . وقد ظهر ذلك واضحا بعد عملية معلوت حيث رفضت السويد شجب العملية دون شجب اعمال العنف الاسرائيلية ، فقد ذكرت وزارة الخارجية اسفها لجميع عمليات العنف في المنطقة وبالطبع عمليات قصف مخيمات الفلسطينيين في لبنان . وقد اثارت هذه التصريحات غضب الجهات الاسرائيلية والصهيونية والمتعاطفين مع اسرائيل ، ومن بينهم رئيس وزراء السويد الاسبق وزوجته اللذين وقعا على عريضة تشجب نقط ، اعمال « الارهاب » الفلسطيني .

ولقد تميزت الحملة الصحفية ايضا بمحاولة ذكية لتفريغ اهمية القرار السويدي بالتصويت لصالح الفلسطينيين . فلقد ذكرت الصحف على لسان رئيس الوفد السويدي للامم المتحدة السفير أولف ريدبك قوله بان القرار السويدي لا يعني ان السويد اتخذت موقفا سياسيا من وجهة نظر منظمة التحرير السياسية ، وزيادة على ذلك فان السفير السويدي حسب ما اوردته الصحافة شدد على ان السويد لم تتخذ قرارا فيما يتعلق بادعاء منظمة التحرير بتمثيلها للشعب الفلسطيني . ان القرار السويدي يعني فقط رغبة السويد في اعطاء الحق لاحد الاطراف المعنيين بابداء رأيه في الامم المتحدة . ان تفسير ريدبك لقرار التصويت يختلف عن تفسير وزير الخارجية وذلك يعود الى ان سفير السويد لدى الامم المتحدة لا ينتمي الى الحزب الحاكم .